عودة جريئة لاحداث عام 1970 وتحريك لملف الوحدة الوطنية وقانون الإنتخاب وتسريبات عن حكام إداريين من الأصول والمنابت قريبا:

البخيت: التنظيمات الفلسطينية سحبت كفاءات من الإدارة الأردنية ومخيم البقعة يطالب بوظائف بالأمن والداخلية والجيش

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

وسط لحظة تجل «تاريخية» بمعنى المكاشفة والصراحة بين مسؤول ومواطن في الأردن وداخل قاعة النادي في مخيم البقعة أكبر مخيمات الفلسطينيين في الأردن وقف شاب يدعى حافظ أبو كشك قبالة زائر المخيم رئيس الحكومة معروف البخيت طارحا المداخلة التالية: نريد نحن المواطنين الأردنيين في المخيم ان نصبح جنودا في القوات المسلحة وفي المخابرات وفي وزارة الداخلية. ثم أتبع ابو كشك أحد نشطاء المخيم المداخلة بسؤال: لماذا لا يعين أولادنا بهذه الوظائف ما دمنا أردنيين ولماذا تقف علينا أبواب التعيين في المناصب العليا وفي السلك الدبلوماسي؟

خلال لحظات إحمرت بعض وجوه الحاضرين سواء من مسؤولين صغار في الحكومة او من مواطنين في المخيم إستكثروا على أحد أبنائهم الإدلاء بسؤال محرج لكن الرئيس البخيت لم يشعر للحظة بالإحراج وإختطف المايكروفون مؤكدا ان لديه إجابة وإبتدأ بالعبارة التالية: سأتحدث بهذا الموضوع بصراحة ولنكن صريحين مع بعضنا البعض.

وبعد أقل من دقيقة إندفع البخيت يشرح وجهة نظره مشيرا حصريا لعاملين أساسيين كانا برأيه الشخصي وراء عدم وجود أردنيين من غربي النهر كثر في بعض الوظائف والمواقع وهما أولا حالات الإنسحاب والتسرب التي إنتقلت بموجبها كفاءات مميزة في الإدارة الأردنية لصالح التنظيمات الفلسطينية قبل وبعد عام 1970.

وثانيا بريق العمل في منطقة الخليج مشيرا الى الظروف الآن إختلفت والجميع بحاجة للوظيفة.

قبل عام 70 وإعتبارا من عام الوحدة بين الضفتين ـ يشرح البخيت ـ كنا شركاء تماما في كل شيء بما في ذلك الوظائف وأضاف: وأنا شخصيا أذكر أني في منتصف الستينيات دخلت في دورة عسكرية قوامها 60 فردا كان ثلاثون منهم من الضفة الغربية مما يدلل على ان السياسات الإدارية للدولة الأردنية لم تميز وان الشراكة كانت حقيقية و100 % عندما حصلت بين الضفتين. ووجهة نظر البخيت بإختصار ان الفترة ما بين بداية الخمسينيات حتى عام 1970 ليست طويلة جدا حتى تتعمق رموز وخبرات مهمة في الإدارة الأردنية من مواطني الأصول والمنابت وبالتالي فالشرخ الذي حصل عام 70 أثر على مجريات الأحداث فقد ترك الكثيرون ممن تدربوا في الوظيفة الأردنية المركز الإداري الأردني وإنحازوا للتنظيمات التي كانت تعمل على إستقطاب كفاءات مهمة في الإدارة الأردنية وتمكنت فعلا من سحب عناصر اصبحت فعلا في مواقع قيادية عليا.

وما يؤشر عليه الرئيس البخيت هنا واضح حيث نجحت التنظيمات بإستقطاب الأردنيين الذين لم تكن مشاعرهم محسومة بعد رغم انه لم يقل ذلك مباشرة ولم يعتبره أساسا لأي قياس قبل ان يتحدث عن عناصر الجذب في منطقة الخليج التي إستقطبت أعدادا كبيرة من المواطنين لإنها جذابة ماليا فسحبت ايضا كوادر كان يمكن ان يكون لها مستقبل في الإدارة الأردنية بمعنى ان الأردني الفلسطيني فضل دول الخليج على الوظيفة في الإدارة الأردنية.

وهذان العاملان كانا السبب بتقدير الرئيس البخيت في قلة عدد الرموز في الإدارة الأردنية من ذوي الأصول الفلسطينية لكنه لم يقل ذلك مباشرة أيضا وإن مال بعد التشخيص إلى التركيز على «الحقائق اليوم» فوفقا لما قيل لأهالي مخيم البقعة فإن الأردن لكل الأردنيين... الهاشميون مظلة الجميع في هذا الوطن ـ قالها البخيت ـ داعيا إلى عدم التركيز على السلبيات والتفكير ببناء المستقبل في إطار الشراكة ومؤكدا عدم جواز الإستمرار في جلد الذات لخدمة أهداف خاصة أو إستغلال الجماهير ثم أضاف.. إحنا أسرة واحدة والمسألة تريد بعض التسويات ولاتتنسوا أن لنا في الأردن خصوصيتنا وضروري ان لا نكون عاطفيين ومنصفين فالظروف صعبة على الجميع.

وفي موقع آخر خاطب البخيت الحضور قائلا: لدي زملاء كانوا معي في العسكرية وانتم تعرفون أين هم الآن ـ يقصد في الضفة الغربية ـ ثم أضاف: أراهم أحيانا واقابلهم.

كلام البخيت لم يكن مسبوقا بالنسبة لأقرانه من رؤساء الحكومات على الإطلاق فالرجل عبر عما يعتمل في عقل نخبة من كبار السياسيين في الأردن وهم يلوكون بأدمغتهم فقط أجوبتهم على سؤال «التمييز الوظيفي» المستقر في ذهن الكثيرين في الوسط الفلسطيني.

وهؤلاء السياسيون كانوا يتجنبون إجابات البخيت التي يتفق معها في الواقع نخب كثيرة في عمان تحسبا لأي إتهام يمكن ان يطالهم او تحسبا للنقاش في «الأوراق العتيقة» التي تجاوزها الواقع الموضوعي والمعاشي والمستقبل لإن سؤال من هو الأردني ومن هو الفلسطيني في «الضفتين» كما يقول نائب رئيس البرلمان ممدوح العبادي لـ«القدس العربي» سؤال فارغ لا يمت بصلة للمستقبل ولا للواقع وهو سؤال ـ يضيف العبادي ـ يجيب عليه الشعبان يوميا ولا يحتاج لا لمنظرين ولا لنظريات سياسية ولا يحتاج حتى لإتفاقيات دولية لإنه يتجاوزها.

وسؤال من هذا النوع لم يعد مطلوبا او مطروحا في الأردن كما يلاحظ الدكتور مروان المعشر لإن الأردنيين في مستويات القيادة والجمهور يدركون تماما بان العالم لم يعد فقط «قرية صغيرة» بل «غرفة صغيرة» في الواقع يتصل فيها من يشاء بمن يريد في اي بقعة على وجه الأرض وفي أي توقيت.

الأكثر إثارة في مداخلة البخيت في مخيم البقعة خلافا لجرأتها انها تكشف ولأول مرة تقريبا عن «التصور» الذي يستوطن ذهن الكثير من الساسة والقادة في البؤرة الوطنية الأردنية، لكن الأهم ان نقاشا بهذا المستوى يدور مع اللاجئين وفي مخيمهم وبعد ساعات فقط من حوار رئاسي صريح ايضا مع اهالي مدينة معان جنوبي البلاد يدلل ـ اي النقاش ـ على ان الفرصة متاحة تماما الآن للتحدث بما كان محظورا او ممنوعا او غير محبب، فإحدى فضائل حكومة البخيت تشير الى انها صرفت تعويضات الدفع النقدي للمواطنين جميعا وبدون التدقيق بأصول او منابت هذه المرة ولم تخص طبقة الموظفين والمتقاعدين والعسكر فقط. وفي الدائرة الضيقة للرئيس البخيت تحصل تسريبات لها علاقة بما طرحه المواطن «البقعاوي» أبو كشك عندما طالب بوظائف في وزارة الداخلية، فالمقربون من الرئيس يتحدثون عن تعيينات تطبق معايير الوحدة الوطنية لاحقا في قطاع «الحكام الإداريين» والمحافظين الذين يعتبرون قادة القرار في وزارة الداخلية وممثلي الحكومة في الأقاليم.

وما دامت الفرصة متاحة أمام مواطن بقعاوي للمطالبة بوظيفة في جهاز المخابرات ووزارة الداخلية وامام رئيس وزراء للتحدث بصراحة عن «قناعات» مستوطنة بالذهن امام الكاميرات.. ما دام ذلك يحصل فمن المرجح ان ملف «الوحدة الوطنية» بكل دلالاته ومعانيه يخضع «للتحريك» مرحليا بعد ان برزت بصماته الوجدانية إثر تفجيرات الفنادق في شهر نوفمبر الماضي. وسينحرك الملف على الأغلب، فالطبقة السياسية ترجح تمثيلا أكبر قريبا في المواقع العليا الأساسية لمن يتحدث عنهم المواطن أبو كشك، والطبقة نفسها تؤمن بان عام 2006 وبكل الأحوال لن يمر بدون حسم الجدل الأزلي الذي يحمل عنوان قانون الإنتخاب، وتؤمن كذلك بان فكر الضفتين مطروح بقوة أكثر من اي وقت مضى.

الشرطة الأردنية: تخوت وأسرة «مصفحة ومصطحة» لمنع السجناء الإسلاميين من تصنيع «السيوف» والتيار الإسلامي يصر على إتهام الحكومة «بالقسوة البالغة» في أحداث سجن قفقفا

عمان ـ «القدس العربي»:

أصر حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني بصفته أكبر أحزاب المعارضة على توجيه «إنتقادات» قاسية مجددا للحكومة على خلفية أحداث سجن قفقفا الخميس الماضي فيما بدأت سلطات الشرطة دراسة خطة متكاملة لمنع مساجين أمن الدولة والتنظيمات الأصولية من تكرار حوادث التمرد داخل السجون وسط إصرار معلن من مديرية الأمن العام على التمسك بإجراءات التفتيش الدقيق داخل الزنازين بالرغم من الجدل الذي أثارته هذه الإجراءات.

وصدر أمس الأحد عن حزب الجبهة بيان جديد يحمل الحكومة كامل المسؤولية عما حصل في سجن قفقفا شمالي البلاد ويستنكر الطريقة التي تعاملت بها قوات الامن مع المعتقلين عندما عالجت الموقف بقسوة بالغة، حسب البيان.

واوضح البيان ان الحزب تابع باهتمام وقلق هذه الاحداث حيث اجرى نواب الحزب اتصالات مكثفة مع رئيس الوزراء معروف البخيت وزير الداخلية الا ان جميع هذه المحاولات لم تنجح الا بعد ان تم اقتحام السجن بالقوة، مما ادى الى وفاة احد المعتقلين وجرح واصابة بقية المعتقلين وعدد من افراد قوات الامن.

وبين البيان ان المشكلة حصلت عندما تجاهلت الحكومة الاردنية اي دور لممثلي الشعب الاردني من النواب بتسوية المشكلة والتي تتلخص حسب وصف اهالي المعتقلين بتحسين الظروف الانسانية لهؤلاء المعتقلين. واكد الحزب في البيان الصادر على ضرورة تشكيل لجنة تحقيق محايدة لمعرفة حقيقة ما جرى، وتحديد المتسببين بالحادث.

وطالب بالاعلان الرسمي والواضح عن عدد المصابين واسمائهم واماكن تواجدهم وفتح المجال لاهالي المعتقلين لزياراتهم بسهولة ويسر وتشكيل لجنة من الجهات المختصة لجان الحريات العامة ومنظمات حقوق الانسان ونقابة المحامين واحزاب المعارضة لبحث السياسة الحكومية في ادارة السجون وتمكين المعتقلين من التمتع بالحقوق الانسانية والشرعية والمنصوص عليها في الدستور والقانون الاردني.

ما زالت قضية سجن قفقفا تثير الجدل مابين الحكومة والمعارضة في عمان خصوصا وان ادارة الامن العام اصدرت السبت تصريحا جديدا دافعت فيه عن اجراءاتها وتمسكت بخطتها الموضوعة لاجراء تفتيشات روتينية على عنابر السجناء الامنيين الذين قالت الشرطة انهم وحدهم الذين يثيرون المشاكل علما بان عددهم لا يتجاوز 130 سجينا فقط من بين 6500 سجين يتواجدون في مختلف السجون الاردنية حسب الناطق الرسمي بادارة الامن العام بشير الدعجة.

وتقول الشرطة ان احداث التمرد والشغب محصورة بسجناء التنظيمات الاصولية ولا علاقة لها بأوضاع السجون ككل ولا ببقية السجناء. وتفيد معلومات الامن ان مشكلة السجناء الامنيين بدأت حصريا عندما قررت ادارة الامن العام حرمانهم من امتيازات سابقة كانت تخصص لهم في سنوات سابقة حيث قررت الادارة حديثا اخضاع جميع السجناء لنفس المعايير المتعلقة بالاقامة والطعام والشراب والصحة.

وابلغ مصدر مسؤول «القدس العربي» بان سجناء التنظيمات الاسلامية اعتادوا على نمط من الدلال حيث تشير السجلات في الماضي الى انهم كانوا يطلبون لحوما بلدية في طعامهم بدلا من المستوردة وكانوا يطلبون حلويات وانواعا محددة من الشراب والعصير وكانت تجاملهم ادارات السجون في الماضي وتنفذ هذه الطلبات خوفا من اتهامها باستهداف سجناء امن الدولة حصريا وتجنبا لاثارتهم المشاكل وبالتالي فحسب نفس المصدر مال هؤلاء السجناء للتمرد بعدما اخضعتهم الادارة الحالية للامن العام لنفس معايير بقية السجناء.

وبطبيعة الحال لا يوافق اهالي المعنيين ولا بعض النواب في البرلمان على هذه الرواية ويرفضون التعامل معها متهمين سلطات السجون بالتشديد على المعتقلين الامنيين تحديدا اكثر من غيرهم واحيانا حرمانهم من الطعام وتجويعهم وهو ما تتحدى السلطات اثباته بشكل واقعي.

وبنفس الوقت لم تعرف بعد الطريقة التي تمكن السجناء فيها من ادخال هواتف خليوية الى السجون حيث ضبطت حسب الدعجة خلال تفتيشات سجن قفقفا عدة اجهزة خليوية وسيوف وخناجر وسكاكين وتبين ان هذه السيوف يصنعها السجناء من الاسرة والتخوت التي ينامون عليها وتعترف ادارة الشرطة بوجود خلل سابقا في التفتيش والتدقيق. كما تعترف باحتمالية وجود اخطاء فردية من قبل بعض افراد الامن العام والحراس قد تكون ساعدت في وجود محظورات بين يدي السجناء.

ولم تعرف السلطات ايضا بعد ما اذا كانت الاتصالات الهاتفية من داخل السجون بالقنوات الفضائية تمت من قبل قادة السجناء في الداخل فعلا ام من قبل مساعدين واعوان في الخارج لكن الشرطة قررت تنفيذ خطة معيشية تحرم السجناء الامنيين من امكانات صناعة اسلحة مثل السيوف والالات الحادة داخل الزنازين فقريبا سيتم تزويد السجناء بأسرة للنوم مسطحة تماما وخالية من المفاصل ولا يمكن خلع اي جزء منها والهدف الحصري من ذلك هو منع صناعة السيوف والخناجر من قضبان الاسرة والتخوت والقضاء على هذه الظاهرة من التسليح حيث استخدمت سيوف القضبان هذه مرتين على الاقل خلال شهر واحد في احداث سجني الجويدة وقفقفا.

دراسة تؤكد ارتفاع نسبة الفساد في المؤسسات الحكومية الاردنية

عمان ـ «القدس العربي»:

اكدت دراسة للرأي العام في الاردن حول الفساد نشرت امس عن ان 67.8 % من عينة البحث التي لم يحدد عددها يرون ان ممارسة الفساد في الاردن «عالية وعالية جدا» بينما اعتبر 32.2 % منهم ان ممارسته متوسطة وضعيفة.

وتوصلت نتائج الدراسة التي اجراها مركز الحكم الرشيد للدراسات في الاردن، الى ان ما يقرب من نصف المبحوثين 53 % يرون ان الدولة الاردنية ومؤسساتها جادة نوعا ما في مكافحة الفساد ـ بينما افاد 38.2 % من المشاركين بانها غير جادة او غير جادة مطلقا في ذلك.

وبينت نتائج الدراسة ان «المؤسسة الدينية الاردنية «هي الاكثر جدية في مكافحة الفساد بنسبة 35.8 % تليها مديرية مكافحة الفساد التابعة لدائرة المخابرات الاردنية العامة بنسبة 33.6 % ثم ديوان الرقابة والتفتيش الاردني بنسبة 25.8 % ثم القضاء بنسبة 25.6 % ثم ديوان ديوان المحاسبة الاردنية بنسبة 22.8 % يليه وسائل الاعلام بنسبة 21 % ثم مؤسسات المجتمع المدني بنسبة 18.2 % واخيرا مجلس النواب الاردني بنسبة 9.8 %.

ورأي 45.4 % ان القوانين الاردنية السارية في مكافحة الفساد «فعالة او فعالة نوعا ما» في حين اوضح 42.4 % بانها غير فعالة او غير فعالة مطلقا.

وكشفت النتائج الى ان ما يقارب نصف الاردنيين يعتقدون ان الاردن لم يحقق تقدما في مكافحة الفساد، اذ ان افاد 48 % من المبحوثين بذلك بينما افاد 30.8 % وعبر 96 % من المبحوثين عن اعتقادهم بان استخدام الرشوة المالية للحصول على وظيفة او خدمة او ترقية او اي منافع اخر يعد فسادا، ورأى 94 % منهم على ان التغيب عن العمل والتأخر في الحضور والتبكير بالمغادرة وتضييع الوقت اثناء العمل يعد فسادا. وتشير نتائج الدراسة حول درجة تأثير بعض العوامل في زيادة ممارسة الفساد الى ان 71.6 % من المبحوثين يرون ان ضعف الرقابة والمحاسبة من اكثر العوامل في زيادة ممارسة الفساد، يليها ضعف الوازع الاخلاقي والديني بنسبة 68.6 %، ثم ضعف القوانين التي تكافح الفساد بنسبة 68.2 % ثم عدم جدية المؤسسات التي تكافح الفساد في الاردن بنسبة 65.6 % ثم انتشار البطالة بنسبة 58.6 % وضعف الخدمات المقدمة من المؤسسات العامة والخاصة بنسبة 37.8 %. واخيرا جاءت القيم الاجتماعية السائدة بنسبة 36 %.

هجمات عنيفة ضد الداخلية لإلصاقها تهمة مهاجمة الكنائس بمختل.. والمطالبة بنزع ملف المشكلة القبطية.. وتوتر بين المواطنين فى الاسكندرية

اتهامات لأمريكا باشعال الفتنة ومحاولة فرض حمايتها على الاقباط.. ومبارك يؤكد احترامه للشيعة العرب وولائهم لأوطانهم

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

وهكذا يثبت هذا النظام باستمرار ان لا أمل بالمرة فيه ليضع حلا لأي مشكلة، أو حتى يوقف تدهورها وتحولها الى كارثة واصابة المصريين بالرعب والهلع كلما فكروا فيما ستؤول اليه الأمور في المستقبل، فلم يعد احد يعرف ماذا يحدث بالضبط في هذا البلد، كيف تصدر القرارات، ومن هم المتصارعون ومراكز القوى الحقيقية الخفية والظاهرة التي تقف وراءها ومن صاحب المصلحة في اشاعة التوتر والاحقاد بين كل طبقات وفئات المجتمع وعدم القدرة على السيطرة على الفساد وتفشيه في كل مكان بحيث كل مسؤول يتصرف دون خوف من تسليط الاضواء من جانب الصحافة عليه، وانهيار شامل للتعليم ومعارك بين اساتذة الجامعات وفساد لا مثيل له وانقسامات لا يمكن تخيلها بين القضاة وتبادل للاتهامات وتدنى في مستويات المعيشة وكثرة عدم العاطلين وارتفاعات مستمرة للأسعار وغموض حول مستقبل العاملين ثم تلك الفتنة الطائفية التي تطل برأسها القبيح من وقت لآخر لتكسر روحنا الوطنية وتوجع قلوبنا ونحن نراها تنتشر دون ان تكون للنظام قدرة على وقفها، واعتقالات من وقت لآخر. هذه بلد تتجه بالتأكيد نحو الانفجار وكل ما يحدث فيها ليس الا تهيئة المسرح للمشهد الختامي الذي لم يعد أحد يعرف ان كان سيكون سلمياً ام دامياً، ويضع الجميع أياديهم على قلوبهم خوفا من هذا المجهول، وكيف لا ومن فترة لاخرى تنفجر حوادث الفتنة الطائفية مع اشقائنا المسيحيين.

وقد حملت لنا الصحف يومي السبت والاحد ما احزننا لأبعد الحدود عن قيام شخص مسلم ـ عليه لعنة الله هو وأمثاله الى يوم يبعثون ـ اسمه محمود صلاح الدين يعمل في محل للحلويات بمهاجمة كنيسة مار جرجس بشارع بيومي بمنطقة الحضرة بالاسكندرية صباح يوم الجمعة وأخذ يطعن بعض المصلين من اشقائنا الاقباط، ثم اتجه لكنيسة مار جرجس بشارع عمر لطفي بمنطقة باب شرق وقبض عليه قبل ان يقتحمها، واعلنت والدته حزنها على ما قام به وقالت انه مريض نفسي وتم فصله بسبب مرضه من كلية ضباط الاحتياط، ثم أودع فترة من الوقت في مستشفى المعمورة للأمراض النفسية. ونشرت «المصري اليوم» ـ يوم الاحد ـ صورة من روشتة الطبيب الذي كان يعالجه ويوم السبت قام اشقاؤنا المسيحيون بتشييع جنازة المواطن المسكين صبحي جرجس الذي توفي نتيجة طعنه بالسكين من جانب الملعون محمود صلاح الدين، ولكن حدثت اشتباكات عنيفة مع عدد من المسلمين والمسيحيين استخدم فيها الطوب والشوم واطلقت الشرطة الرصاص في الهواء والقنابل المسيلة للدموع، وتم القبض على خمسة عشر من الجانبين واتلاف عدد من المحلات والسيارات، وتعرض عدد من المصلين يوم الجمعة في مسجد بالمنصورة لاعتداء من مسلم ومريض نفسي ايضا!! وظهور الفتاة المسيحية المختفية نيرمين عياد ناشد واعلان محاميها انها أشهرت اسلامها وتجمد أهلها وعدد من المسيحيين امام كنيسة الانبا انطونيادس بمدينة المحلة الكبرى، مطالبين باعادتها وقيام الرئيس مبارك بافتتاح مجمع الغاز الطبيعي في مدينة ادكو بمحافظة البحيرة، وعقد مؤتمر الحزب الواحد الذي ينظمه الحزب الحاكم صاحب الاغلبية الشعبية الكاسحة التي لا وجود لها بحضور جمال مبارك وصفوت الشريف والدكتور مفيد شهاب وآخرين وابراز الصحف الحكومية كلمات جمال عن غيره من الحاضرين وقرارات وزير النقل لطفي منصور باحداث تغييرات في رئاسات الموانئ واعداد وزارة الاسكان مشروعا لتطوير منطقة ماسبيرو بوسط القاهرة وهذا ترجمته احياء مشروع بيع المنطقة الواقعة خلف التليفزيون ومبنى وزارة الخارجية للمستثمرين من نوع اياهم لزرع المنطقة بناطحات السحاب في نفس الوقت الذي يصرح فيه رئيس الوزراء والوزراء باعداد مشروع لتفريغ القاهرة ووسطها بالتحديد من الزحام، وقيام سيدة باتلاف عدد من التماثيل في متحف المطرية بالقاهرة بعد قراءتها فتوى المفتي الدكتور الشيخ علي جمعة بحرمة اقتناء التماثيل في المنازل، وانخفاض مفاجئ في درجات الحرارة وأتربة وأمطار، طبعا وما الذي سيأتينا من حكومة الشؤم والنحس والبيزنس غير الزوابع والمفاجآت واعتقال سبعة من الاخوان المسلمين في محافظتي الشرقية والبحيرة والى بعض ما لدينا:

الفتنة الطائفية

وأبدأ بما يكسر روحنا الوطنية ويوجع قلوبنا وهو الفتنة الطائفية التي عاودت الظهور بوجهها القبيح في الاسكندرية وردود الافعال الاولية عليها، ولوحظ ان احدا لم يستطع تقبل تبرير وزارة الداخلية بأن الحادث ارتكبه مريض نفسي، فاستهزأ به زميلنا وائل الابراشي رئيس تحرير «صوت الأمة» بقوله:

«أي عاقل لا يمكن ان يصدق ان مجنونا هو الذي نفذ بمفرده الهجوم على ثلاث كنائس بالاسكندرية وكان في طريقه للهجوم على الكنيسة الرابعة وذلك لاسباب عديدة على رأسها».

الكنائس التي تعرضت للهجوم ليست في منطقة جغرافية واحدة فكنيسة القديسين في سيدي بشر وكنيسة مار جرجس في الحضرة والمسافة بينهما 30 كيلو مترا، أي انها تحتاج الى ساعة زمنية للانتقال بينهما بالسيارة ولا يمكن بأي حال من الاحوال لمختل عقليا ان يهجم على الكنيستين في توقيت واحد. الهجوم على الكنيستين لا يمكن ان يتم إلا بواسطة مجموعة من الاشخاص، ثم ان كنيسة القديسين بالذات لها ذكريات مؤسفة مع الامن والعلاقة بينها وبين الاجهزة الامنية سيئة ومتوترة منذ ان اقتحمها احد ضباط الشرطة فتعرض بداخلها للضرب ثم انه لا يمكن لمختل عقليا ان يختار هذا اليوم تحديدا للهجوم على الكنائس وهو جمعة ختام الصيام عند الاخوة الاقباط. مجرد اختيار اليوم بدقة يعني انه عاقل ومرتب ذهنيا وحتى لو صدقنا اكاذيب الحكومة فنحن اذن امام فضيحة امنية، حيث نجح مختل عقليا من هذا النوع العبقري في الشر ولا يمكن ان يكون مختلا، واذا صدقنا اكاذيب الحكومة فعلينا ان نعلن أن تنظيم المختلين عقليا هو اقوى تنظيم في مصر فهو الذي خطط ونفذ. لماذا تلجأ الحكومة الى اسلوب اخفاء الحقائق؟ لدي تخوف اعلنه بوضوح وهو ان مشاكل وازمات الاقباط هي القضية التي يمكن خنق مصر بها، لا أريد أن يلتف الحبل حول عنق الجميع بسبب ممارسات النظام التي تعود الى الفتنة».

وما توقعه وائل حدث فعلا اذ دخلت امريكا على الخط بسرعة ولكن جريدة «روزاليوسف» المقربة من جمال مبارك، اسرعت بكشفها وتأديبها في تعليق لها قالت فيه:

«كالعادة تصب امريكا الزيت على النار، فبمجرد وقوع اعتداءات الاسكندرية المجرمة، خرج علينا شون ماكورماك المتحدث باسم الخارجية الامريكية قائلا بكلمات معسولة: ان الحادث غير مقبول وأن احداث العنف هذه جرت ضد الطائفة القبطية في الاسكندرية وليس انسانا عاقلا يمكنه ان يعقل عن مرامي وأبعاد وأهداف مثل هذه الاشارات الماكرة من جانب الولايات المتحدة وأنها بمثابة السم القاتل فنحن نفهم ان الهدف الامريكي من اصدار مثل هذا التصريح هو الايحاء بأنها حامية مواطنينا من الاقباط، وكأن امريكا هي المتحدث باسم الديانة المسيحية في العالم، رسالتكم وصلت وارتدت اليكم فانظروا الى ما شقته في صدوركم ونحوركم فنحن لا نقبل تدخلكم، المواطنون المسيحيون لا يقبلون ولن يقبلوا ولا يمكن التغرير بهم والمواطنون المسلمون كذلك، المسيحيون منا يعرفون انك يا امريكا لست حاميتهم ولا حامية المسيحية. والمسلمون منا لن يعتبروك كذلك ولا يمكنهم التعامل او النظر تجاه اخوانهم المسيحيين على هذا النحو، والعبي غيرها».

العبي غيرها؟! أهذا كلام؟ فقد تفهم امريكا ذلك على انه دعوة لها لتقدم على عمل آخر، لكن القضية تحتاج الى رؤية اخرى قال عنها في نفس عدد «روزاليوسف» رئيس مجلس ادارتها زميلنا وصديقنا كرم جبر.

المسألة بالفعل لا تحتاج الى التهويل والتضخيم ولا تقارن ولا تذكر مقارنة بعدد القتلى الذين يسقطون كل يوم في العراق والحوادث المروعة التي تحدث في اماكن اخرى في العالم لذلك اقول لاقباط مصر. فلتحمدوا الله وتقبلوا أيديكم على نعمة الامن في وطنكم ولو نظرتم حولكم سوف تشاهدون الهول والرعب الذي يحدث بسبب الاحداث الدينية والطائفية وأقول للمسلمين ان الله ميز المصريين عن غيرهم من الشعوب بالتسامح والتعاطف والتراحم والسلام والمودة والمحبة، ميزهم بالوجوه التي تشع منها الطيبة والابتسامة، اما الوجوه الصارمة والعابسة والقاسية فلم تكن من مصر ولم تكن مصر ابدا منها، ولتحمدوا الله ان الله أنعم عليكم بذلك، اما ان نوسع دائرة النيران ونلطم الخدود ونشق الصدور كلما وقع حادث فيه طرف مسلم ضد مسيحي او العكس، فهذا لن يفيد المسلمين ولا الاقباط، لن ينفعهم سوى الاحتماء في الهوية المصرية التي جعلتهم اشقاء على مدى الدهر.

طبعا فليس منا من شق الجيوب ولطم الخدود وإلى «الوفد» وزميلنا علاء عريبي الذي لم يستطع هو الاخر الاقتناع بحكاية المختل او المريض النفسي، فقال ساخرا منها:

«من حقنا جميعا عندما تقع احدى الحوادث مثل التي شاهدناها الجمعة الماضي ان تحترم الحكومة عقولنا وتوضح الأمور بشكل لا نشعر فيه بمهانة أو انها تستخف بثقافتنا. عليها ان تعلن الواقع بصورته فليس ما قام به بعض او احد المختلين نفسيا أو عقليا قد يتسبب في شق الصف او اشعال فتنة، ولا ان تحميل المختل مسؤولية الواقعة سوف يخمد النار ولو بالفرض كان بعض الشباب من المختلين حسب الرواية، فالحكومة تتحمل الجزء الاكبر من المسؤولية للتقصير في حماية دور العبادة وفي ردع المختل ومنعه والتقصير الاكبر في ظني يتحمله الكتاب أو النخبة بشكل عام من سياسيين واعلاميين وادباء وشعراء واساتذة جامعة، عندما تبنوا فكر وشخص المختل في كتاباتهم وذلك بطرح الشعارات ومفردات الوحدة والنسيج والصليب والهلال، واهمال دورهم الحقيقي وهو نشر التسامح الفكري بين الشباب والعامة، والتأكيد على أحقية كل مؤمن ان يعيش طقوس وفكر ديانته كما يريد وبما لا يؤذي مشاعر الاخرين».

ومن «الوفد» الى «نهضة مصر» وزميلنا محمد الشبة رئيس التحرير التنفيذي وقوله امس ـ الاحد ـ في بابه اليومي ـ شوية حرية ـ:

«التفسير الامني لما حدث بان وراءه شابا مختلا عقليا فالرد البسيط عليه هو لماذا اختار لخلله العقلي الكنيسة بالذات، ولماذا لم يخرج هذا الخلل في جامع أو مبنى المحافظة او في قسم للشرطة!، واذا كان الذي اشعلها هذه المرة مريضا نفسيا، فهل كل من فعلوها في السابق مرضى نفسيين، وإذا كان هذا المجنون هو السبب فلماذا لا نعرضه امام التليفزيون لتهدأ نفوس الجميع ويتأكد للناس ان الحكومة تعالج الامور بكل صراحة وشفافية؟».

ان المصريين ضاقوا ذرعا بكل التفسيرات المختلة والمشوهة لجرائم الفتنة التي ـ مع اعترافنا ـ بأنها قد تكون حوادث فردية الا اننا يجب ان نعترف بأن الدولة تركت المصريين ضحايا لكل من يريد اشعال النيران في أي وقت وهي دائما ما تمسك بالفرع وتترك اصل الداء المجرم الحقيقي الذي تركته حرا يلعب في عقول الناس ويصور لهم بأن الاقباط اعداء او بأن المسلمين ـ على الجانب الاخر ـ يضطهدون الاقباط، والمشكلة الحقيقية تكمن في غياب التمثيل الحقيقي والعادل للجميع في البرلمان وأمام القانون وربما جاء الكلام المتأخر بالامس للمصدر المسؤول بالحزب الوطني الذي نفى فيه التفسير الامني وأبعد الداخلية عن الموضوع، مؤكدا ان الجناة ـ ومن حرضوهم ـ سيمثلون امام القضاء، ربما يكون في هذا الموقف ما يشفي الغليل ولكنه لا يكفي وحده، لأن كل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والاحزاب يجب ان تكون طرفا في حوار وطني شامل لا يكتفي بموائد الوحدة الوطنية ولكن حوارا سياسيا واجتماعيا لا يلغي اقباط المهجر، حوارا يضع الجميع امام مسؤوليتهم الوطنية ويكون هدفه الاول ان يتعدل الميزان المختل وأن نواجه الحقائق كما هي على ارض الواقع والأهم هو ان نرى خطيبا في مسجد أو مسؤولا في كنيسة يحاكم بتهمة الخيانة على الملأ اذا ثبت مسؤوليته عن اشعال فتنة بين أبناء الوطن الواحد».

طبعا، طبعا، هذه هي العدالة وذلكم هو الحسم لو اردنا علاجا حقيقيا لهذه الفتنة التي تطل بوجهها القبيح علينا من فترة لاخرى لتثير هلعنا وحزننا على وطننا الذي كنا نتباهى بعلاقة مسلميه ومسيحييه في العهد الملكي الرجعي الاقطاعي، وفي عهد خالد الذكر حيث لم نسمع عن تبريرات من نوع متطرفون ومختلون عقليا، وهو ما دفع زميلنا وصديقنا مجدي مهنا لأن يقول امس في عموده اليومي بـ«المصري اليوم» ـ في الممنوع ـ وهو يترنح سخرية وألما:

«اغرب تعليق سمعته عن حادث الاعتداء على كنائس الاسكندرية بعد اتهام وزارة الداخلية للشاب الذي نسبت اليه ارتكاب هذه الجريمة بأنه مختل عقليا هو: لماذا لا يتم الكشف ايضا عن المسؤول في وزارة الداخلية الذي اصدر هذا البيان لمعرفة سلامة قواه العقلية، والذي سبق له اتهام مختل عقليا بالتخطيط والتنفيذ لجريمة بني مزار في الصعيد؟».

ونترك ابرز التعليقات الى بعضالاخبار فقد ذكرت «نهضة مصر» في وسط تحقيق لزميلنا محمود بسيوني ومحمد بدران ما يلي:

«فجرت مصادر قيادية داخل الحزب الوطني خلال مؤتمر اليوم الواحد امس مفاجأة حينما نفت ان تكون وزارة الداخلية اصدرت بيانا حول الحادث او اتهمت مريضا نفسيا بارتكابه».

كما قالت صحيفة «روزاليوسف» في تحقيقها الشامل عن الحادث امس ايضا:

سألت «روزاليوسف» مصدرا امنيا كبيرا: هل تسرعت الداخلية في اتهام مختل بارتكاب الجريمة؟ فقال: لقد ضبطنا متهما ولم نتهم مختلا والشخص الذي تم تسليمه للنيابة هو الذي قال الشهود انه قام بالاعتداء، ان التحريات والتحقيقات مستمرة لكشف كل ابعاد الحادث. ولكن المتهم الذي ضبط واتفقت روايات الشهود على انه هو الذي قام بالامر سبق ان قام بالاعتداء بالسباب واللفظ على مصلين في كنيسة مار جرجس يوم 17/4/2005، ومن ثم تمت احالته الى مستشفى الامراض النفسية في المعمورة حيث قضى 15 يوما».

ويبدو ـ وربكم الاعلم ـ اننا اصبحنا في زمن المجانين المتخصصين في الاعتداء على دور العبادة، ففي حركة مسرحية من النوع البايخ نشرت الصحف امس عن قيام مختل مسلم دخل مسجد التقوى في مدينة المنصورة اثناء اداء المصلين صلاة المغرب وأخذ يطلق هتافات وعبارات غير مفهومة وهو يمسك بشومة وأخذ يضرب بها احد المصلين فأصابه دون ان يحترم سنه. واسم المصلي المسكين كمال برهام حجازي الذي يبلغ الثالثة والستين، واتضح ان المعتدي الزنيم الذي لا يراعي حرمة المسجد اسمه حامد سعد محمود.

وقال شقيقه انه تنتابه من وقت لآخر حالة هياج، ولم يفسر، ولماذا الان تقوده حالة الهياج للمسجد لضرب المسكين كمال برهام بالشومة، ولم تدفعه ـ مثلا ـ لاقتحام ملهى او خمارة والعياذ بالله؟!، أهذا كلام؟!

مبارك والشيعة

وإلى الرئيس مبارك وردود الافعال على حديثه لقناة العربية الذي تناول فيه ولاء الشيعة لايران، فقد نشرت «اخبار اليوم» يوم السبت حديثا له اجراه زميلنا ممتاز القط رئيس تحريرها، قال فيه مبارك موضحا ما كان يقصده وأسيء فهمه:

«الحديث تناول عديدا من الاسئلة حول الاوضاع في العراق وقد كانت كل اجاباتي تدور في اطار التحذير من أي اخطار قد تتهدد العراق ووحدة اراضيه وسيادته الكاملة، ان معاناة الشعب العراقي تتطلب منا جميعا تقديم كافة انواع الدعم والمساندة لاجتياز تلك الازمة الصعبة والتي تشكل أرقا لكل ابناء الشعوب العربية.

حديث